

البناء الصرفي ووظيفة الكلمة

بين التراث اللغوي العربي واللسانيات البنوية الحديثة

*Morphological structure and word function*

*between the Arabic linguistic heritage and modern structural linguistics*

د. أمينة حسني\*

المدرسة العليا للأساتذة-بوزريعة-الجزائر

[Amina.ling.ens@gmail.com](mailto:Amina.ling.ens@gmail.com)

ملخص:	معلومات المقال
تتكون الكلمات في النحو العربي من وحدات صوتية ذات قيمة تمييزية تؤدي دورها الهام في تغيير الدلالات والمعاني، ويعتبر التقسيم الثلاثي للكلمات العربية التي تعدت آلاف من الأصوات اللغوية ذات وظيفة فارقة من أهم القضايا التي طرحها علماء اللغة العربية والتي نجد لها مقابلا مع اختلاف في المنهج والطريقة في الأعمال اللسانية الحديثة ولا سيما في ما قدمه مارتيني وتروبتسكوي رواد المدرسة الوظيفية البنوية.	تاريخ الارسال: 2022 / 11 / 18 تاريخ القبول: 2022 / 12 / 23
	<b>الكلمات المفتاحية:</b> ✓ مونيم: ✓ وحدة دالة: ✓ وظيفة :
<i>Abstract :</i>	<i>Article info</i>

*The word in arabic grammar is comosed of phonimic units with a discriminarory value that plays its important role in charching the semantics and meanings.*

*The triple division of Arabic words, which is composed of linguisti sounds with a distinctive function, is considered as one of the most important issues raised by Arabic linguists, which we find their correspondances in modern linguistic works difference in the method and way of studing, especiallyv in what Martini and Troubechkoy presented, the pioneers of the structural functional school*

Received

18/11/2022

Accepted

23/12/2022

**Keywords:**

- ✓ Moneme.
- ✓ Semantics.
- ✓ Fonction.

مقدمة:

جد العرب في بحوثهم اللغوية قد اهتموا اهتماما كبيرا بتصنيف الوحدات اللغوية الدالة والصيغ الصرفية وكيفيات نظمها في نسيج نحوي، كما كانت دراسات المونيمات وقضايا الاسناد في الجملة من أبرز اهتمامات الدرس اللساني الوظيفي عند أندري مارتيني في أعمال المدرسة الوظيفية الفرنسية. وهذه الورقة البحثية سنحاول فيها إن شاء الله أن نبرز أهم أوجه التقابل بين الفريقين سعيا منا إلى إيجاد أوجه التقارب بين وجهات النظر العربية والغربية، حتى نبرز مدى تفوق الدرس العربي ووصوله إلى التحليل اللغوي الذي وصل إليه نظيره الغربي مع اختلاف في المنهج وتباعد في الزمن.

2. الكلمة العربية والمونيم عند البنويين:

لتحديد الوحدات الوظيفية الدالة عند البنويين ينطلق هؤلاء من الكلام-لأن الوظيفة تنطلق في دراستها اللغة من الكلام بخلاف سوسير الذي ينطلق في الدراسة من اللغة كنظام في أذهان المتكلمين-الموجود في المدونة المحصل عليها من الكلام الخام، وهو مفصول عن بعضه معتمدين في ذلك على الاستبدال والتقطيع **Commutation/segmentation** فإذا بقي الكلام مستقيما حكموا على القطعة الأولى بأنها وحدة من وحدات الكلام، وإلا فهي لا تنتمي إليه.

3. الكلمة ووظيفتها عند أندري مارتيني (A. Martinet)

انطلاقا من مبدأ التقطيع المزدوج (**Double articulation**) وهو مبدأ وضعه سوسير وتابعه عليه البنويون يمكن من خلاله تحليل اللغة إلى وحدات محدودة ونهائية في كل لغة وتنقسم إلى قسمين: الوحدات الدالة **Les Monemes** وهي الكلمات **Les Mots** ويسمى مستواها التقطيع الأول ثم تحلل وتجزأ هذه الوحدات الدالة إلى أصغر أجزاءها وهي الفونيمات (الحروف) والتي تعرف على أنها وحدات غير قابلة للتجزئة إلى وحدات أصغر منها؛ إن هذا التقطيع يحلل اللغة الإنسانية إلى أصغر وحداتها الدالة، ثم غير الدالة فإن مارتيني يسمي وحدات التقطيع الأول بالمونيمات (**Monemes**) وهو ما يعرف عند النحاة التقليديين من رواد مدرسة بور رويال بالكلمات (**Les mots**)، و المونيمات هي العناصر اللغوية التي تقسم الخبرة الإنسانية إلى أصغر مكوناتها الدالية، ولا يمكن تفكيكها إلى وحدات أصغر منها دلالة ومعنى.

ومبدأ الفرق الوظيفي (الذي يعتبر من أهم مبادئ البنوية الوظيفية) اعتمده مارتيني لضبط مجموعة من العناصر التي تمكنه من أن يصنع إطار تحليل نموذج تخضع له جميع الوحدات حسب ما يقتضيه نظام بنائها التركيبي ويظهر (عنده)

في:

- أ- العلاقة بين الوحدات الدالة : فالسياق الذي تتوزع فيه الوحدات يحدد القيمة الدلالية والوظيفية للمونيم، من خلال ما يجاوره في التركيب.
- ب- الموضوعية: إلى جانب الصلة التي تربط المونيمات (الوحدات الدالة) ببعضها يرى مارتيني أن للموضوع، دورا تميزيا واضحا لوظائف الوحدات، لا يعتبر مارتيني موضع الكلمة وجها دائما فإن تغير المعنى يتغير موضع المونيمات في عبارة مثل: جون ضرب بيار فهناك عبارات تبقى فيها الدلالة ثابتة وإن تغير موضع المونيمات فيها مثل غدا سأرحل للتعمق (مارتيني، 1980، ص97-98)
- ج- معاني الوحدات: يعارض مارتيني طريقة التحليل اللساني التي تلغي المعنى من الدراسة اللغوية، فمراعاة المعاني ضرورة أكيدة عنده للتمييز بين وظائفها. هؤلاء هم التوزيعيون أمثال بلوم فيلد الذي يقول " تحليل المعنى هو أضعف نقطة في دراسة اللغة وسوف يظل هكذا حتى تتقدم المعرفة الانسانية أكثر مما هي عليه في الحالة الراهنة .. إن التحليل الدلالي لا يطمح في أن يصل إلى الدقة العلمية المتاحة للتحليل الشكلي (التجريبي) للمادة اللغوية كما تلاحظ وتسجل (بلومفيلد، ص23)
- إن اعتماد مارتيني المعنى والدلالة في تحليله اللساني لا يعني رفضه لمبدأ سوسير في عدم الاهتمام بالدلالة على أنها إحدى مستويات الدراسة اللسانية البنوية، فهو إن اهتم بالمعنى في تحليله اللساني فذلك لسبب منهجي اقتضته طبيعة الوظيفة فهو إذا لا يدرسه لذاته كما فعل علماء الدلالة للتوسع (العلوي، 2004، ص17-18)
- وانطلاقا من هذه العناصر وقياسا على ما تقتضيه من معطيات في اللغة من الجانب النحوي قسم مارتيني الوحدات اللغوية الدالة (المونيمات) التقسيمات التالية :
- التقسيم باعتبار النوع: فالمونيمات عنده نوعان :
- 1- مونيمات معجمية (Lexemes) : وهي وحدات تنتمي إلى قائمة مفتوحة قابلة للإثراء كالأسماء والأفعال، وهي غير محصورة العدد في كل لسان.
- 2- مورفيمات (Les morphemes) : وهي وحدات نحوية تنتمي إلى قائمة مغلقة كالسوابق واللواحق والأوزان وحروف المعاني وأسماء الإشارة والموصولات والتي لا تتغير وتؤدي إلى تغييرات وعددها محصور في كل لغة.
- 3- التقسيم باعتبار الوظيفة: وتتوزع المونيمات وظيفيا عند مارتيني إلى :
- 1/ المونيم المكتفي (M. autonome) : وهو المونيم المستقل بذاته عن بقية عناصر الجملة، إذ هو يحمل معناه في ذاته دونما ارتباط بغيره من مونيمات العبارة "المونيمات المكتفية هي التي لا ترتبط بشيء آخر لتدل على وظيفتها" (مارتيني، 1980، ص110) وليس لهذا موضع محدد في الجملة "فطبيعة الوحدة المكتفية ببقية القول لا ترتبط بموضعها في ذلك القول" (مارتيني، 1980، ص110)، لكن هذا الموضع إذا تغير فإنه يغير من المعنى شيئا ما نحو قولنا مثلا(سريعا امض إلى العمل) يختلف عن قولنا (امض إلى العمل سريعا) والفرق في الدلالة واضح.
- فالظروف عند مارتيني مونيمات مكتفية بذاتها محققة للوظيفة بنفسها مستقلة عن غيرها وإن تغير موضعها.
- 2/ المونيم الوظيفي (M. Fonctionnel) : وهو الوحدة اللغوية التي تؤثر فيما بعدها يعرفها مارتيني : " المونيمات التي تستعمل للدلالة على مونيم آخر " (مارتيني، 180، ص104)، فهي عنده كل مونيم يقوم ببيان الوظيفة وترسيخها وتوضيحها في مونيمات أخرى مجاورة.
- ونضع مثلا لهذا المونيم من الفرنسية وهو مونيم (a) في عبارة (Il a donné le livre a Jean) يعني (أعطى الكتاب لجين) فمونيم (a) يدل على الملكية (لجين) في التركيب.
- 3/ المونيم التابع (M. Depondant) : وهو غير مكتف ولا وظيفي، ويعرف بموضعه النسبي كالتنوع وغيرها من التوابع.

4/ الإلحاق (Ex Pansion) : هذا الدال الملحق نراه فضل الكلام عند مارتيني فهو نوع يمكن إدراجه ضمن الوحدات التابعة. و يعد إلحاقا كل مونيم زاد عن عناصر العبارة الأساسية، ولا تتغير بإضافته إلى العلاقات المتبادلة بين وحداتها ولا بين وظائفها ويميز مارتيني بين نوعين من الإلحاق :

5/الإلحاق بالتعلق (Subordination)) : ويشمل وظائف نحوية مختلفة كالنوعت والمضاد إليه والمفعول به.

6/الإلحاق بالعطف (Coordination) : مثل الملحق (et) في عبارة (Mohammed et Amine son des frères).

7/ الدال الملمغم أو المزدوج (الطيب دبة، Amalgame2001): وهو ظاهرة نحوية انتبه إليها مارتيني فإن كان دور المونيم ذا سمة تمييزية في مسار التحليل لتكون كل قطعة صوتية دالة على مدلول واحد، فإن بعض الوحدات تتمازج فيها القطع الصوتية عند وجود مدلولين مختلفين متداخلين مما يقف عقبة عند عملية التحليل إلى قطع صوتية ويمثل مارتيني لهذا النوع بالمونيم الوظيفي (au) في عبارة (Je vais au marché) فأصل الكلمة عند مارتيني (a + le) وأصل العبارة: (Je vais a le marché)..

8/الدال المتقطع (M. dis continu) : وهو المونيم الذي تتوزع فيه الدلالة النحوية على مدلولين اثنين، فالجمع في عبارة (Les élèves) يظهر من خلال السابقة (Les) مورفيم الجمع (S) في آخر العبارة.

9/الدال العدمي (M. nul) : والعدم هو الفراغ في سلسلة الكلام الذي تكون له دلالة إذا ما قورن بغيره في التابع الخطي، وتظهر وظيفة الدال العدمي - حسب مارتيني - بالاستبدال. (مارتيني، 1980، ص142) نجد مثل هذا الدال في العربية من خلال وظيفته التي تظهر بالحرف دلالةً وبالكسرة علامةً.

إذاً ومن خلال هذا التقسيم، نخلص إلى أن الوظيفة عند مارتيني إنما تبني على أساسٍ مستقل، أو على التبعية أو بواسطة عناصر وظيفية.

### 3-الكلمة العربية الوظيفية:

اهتم العرب بالمفردة اهتماما كبيرا، وعالجوها بالدرس والتحليل منذ القديم وقد دأب البحث اللغوي عندهم بتصنيف المعاجم اللغوية (بعد الجمع والتدوين) ففتننوا في أشكالها وطرق تأليفها وتبويبها وترتيبها، منطلقين في ذلك من لفظ الكلمة ومعناها.

والكلمة العربية أصغر وحدة ذات معنى في الكلام، فهي "تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على اللفظة المؤلفة من جماعة من حروف وذات معنى" (ابن منظور، د.ت، ج5، ص118) وقد تطلق على الجملة أحيانا في نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ (سورة المؤمنون ، الآية ، 100)، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُون﴾ (سورة المؤمنون، الآية ، 99) أما في اصطلاح النحاة فهي "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع تأتلف مع غيرها لتشكّل جملة." (الفاكهي، 1996، ص66)

### 4-أقسام الكلمة في العربية:

لما كانت اللغة مدونة تضم عددا كبيرا من الألفاظ والكلمات، كانت تنظيمها الخطوة الأولى لبناء منظومة لغوية متماسكة البناء، فكان البحث في أقسام الكلم أول ما تبدأ به غالبية كتب النحو والصرف، وذلك نراه مدخلا مهما للدراسات النحوية والصرفية على حد سواء وقد كان تقسيمهم للكلمة العربية على اعتبارين :

1-/-التقسيم باعتبار الدلالة : اعتمد النحاة العرب الدلالة أصلاً ينطلقون منه لتقسيم الكلام العربي إلى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف فالكلمة يرونها "جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير أجمع على ذلك من يُعْتَدُّ بقوله (الأنصاري، 1984، ص17)

وقد استقوا هذا التقسيم من كلام العرب المنقول يقول ابن هشام "و الدليل على انحصار أنواعها في الثلاثة: الاستقراء، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلامهم، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان نوع رابع لعثروا عليه." (الأنصاري، 1996، ص82)

وقد برّروا تقسيمهم هذا بكون "المعاني ثلاثة : ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات : الاسم والحدث : الفعل، والرابطة : الحرف، فإن دلت الكلمة على معنى في غيرها فهي الحرف وإن دلت على معنى في نفسها : فإن دلت على معنى محصل بزمن فهي الفعل وإلا فهي الاسم." (الأنصاري، 1984، ص17) فالكلمة إذاً انطلقاً من هذا القول :

1-معان اسمية : ترمز لأشياء أو كائنات حسية أو معنوية (عقلية).

2-معان فعلية : تدل على أحداث مقرونة بأزمنة خاصة.

3-معان حرفية : تكون أسلوبية كالنفي والنهي والاستفهام والأمر والتحضيض والتمني والترجي، أو نحوية رابطة تقتضي الترتيب أو المشاركة أو التراخي أو غير ذلك من المعاني المرتبطة بحروف العطف أو التعليل أو الإلصاق وغيرها ممّا هو موجود من معان في حروف اللغة العربية.

وقد قام تفسيرهم هذا (المعنوي/الدلالي) على دليل عقليّ محض دعوا إلى تعميمه على كل اللغات البشرية " لأنّ الدليل الذي دل على الانحصار: عقلي والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات. (النصاري، 1984، ص18)

فالدلالة إذاً كانت ضابط النحاة العرب لحصر الكلام العربي في هذه الأقسام الثلاثة وهذا التقسيم أجمع عليه النحاة العرب الأوائل أما المحدثون فقد خالفوهم التقسيم لأنهم كانوا يرونه مضطرباً ولا يقوم على أسس ثابتة وبناء على هذين السببين وضعوا تقسيمات جديدة للكلام العربي منهم : إبراهيم أنيس الذي قسمه إلى : اسم علم صفة ضمير أفعال الإشارة والموصولات والفعل والأداة، وكذلك مهدي المخزومي قسمه إلى أربع وهي مثل الأول وأضاف الكنايات وتمام حسان قسم الكلم إلى سبع للتفصيل (النجار، 1998، ص53-54)

كما كان منطلقهم في وضع حدٍ لكل قسم، لأنهم أرادوا أن يعرفوه تعريفاً يختص به في أصل وضعه دون التّنظر إلى بنيته اللّفظية (الصرفية) ولا بالنظر إلى ما يؤديه من وظيفة نحوية، فعرفوا الاسم على أنّه الدال المجرّد من الحدث والزمن، فهو "الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين وضعاً" (الفاكهي، 1996، ص16)

والفعل ما اقترن بزمن ودل على حدث لأنه "كلمة دلت على معنى في نفسها وضعاً مقترنة بزمن معين" (الفاكهي، 1996، ص77)، أما الحرف فهو "كلمة دلت على معنى في غيرها، أي بسبب انضمام غيرها إليها من اسم كمررت يزيد، أو فعل كقد قام أو جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط." (الفاكهي، 1996، ص82)؛ إنّ هذه الحدود التي وضعها النحاة دلالتها عامة كلية، حاولوا تخصيصها في :

1-الاسم : بتحديد كل صنف ضمن الأصناف الاسمية المندرجة منفي هذا الحد العام :

أ/- المعنى العام : ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن الاسم.

ب/- المعنى الخاص : - ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب : ضمير (أنا أنت، هو).

- مهم يدل على معنى في الصلة بعده : الاسم الموصول (من، الذي).

- تابع يدل على معنى في منعوته : النعت (غرفة واسعة، جميلة) .

- ما دل على غيره بإيماء : اسم الإشارة (ذا، ذلك، تلك).

وعلى غرار الاسم تتخصّص الدلالة في الفعل الذي قسمه النحاة حسب الزمن إلى أقسام ثلاثة لا غير على النحو الآتي:

## 2-الفعل:

أ/- المعنى العام : - ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بالزمن.

ب/- المعنى الخاص : - ما دلّ على زمن : انقضى : ماضي (كتب).

- ما دلّ على زمن الحال أو الاستقبال : مضارع (يكتب).

- ما دلّ على طلب : أمر (اكتب).

ولم يجعل النحاة للحروف أصنافاً خاصة وذلك لأنّ الحروف لا تحمل دلالةً في نفسها، بل معناها موجود في غيرها. ومن هذا العرض نستنتج أن هذا التقسيم الثلاثي للكلم مبنى على صنفين : أولهما المعنى (وهو الأصل) وثانيهما الزمن (وهو الفرع) وذلك لأنّ المعنى شرط في الاسم والفعل، فلما حصل الاشتراك في الصفة، احتيج إلى الزمن قرينة أخرى يختصّ بها الفعل لإزالة اللبس، أما الحرف فهو دون زمن ولا معنى.

### 1.4 التقسيم بالنظر إلى الوظيفة:

على غرار تمييز النحاة للكلمة وأصنافها من حيث الدلالة، حاولوا تقسيمها من منظور آخر وهو الوظيفة الصرفية أو النحوية.

### 2.4- الوظيفة النحوية:

اهتم النحاة العرب بتحديد الوظيفة النحوية للوحدة الدالة، وظهر ذلك في مصنفاتهم على شكل أبواب نحوية تعرض كل وظيفة مستقلة في باب مستقل لها وقد تميز منهج العرب في تحديد هذه الوظائف بالتركيز على المشترك العام (الباب النحوي) أولاً، ثم استخلاص المميزات الخاصة التي تميزه عن غيره بعد ذلك. والمقصود بالوظائف النحوية للكلمة اشتراك مجموعة من المعاني النحوية في تأدية وظيفة معينة كوظيفة الفاعلية والمفعولية والحالية فالأسماء والصفات والضمائر تصلح لأن تقع فاعلاً مثلاً، وعلى هذا الأساس نحكم على الفاعل بأنه باب من أبواب النحو، أما ما تبقى من الكلمات والوحدات اللغوية من أفعال وظروف أو أدوات فهي لا تصلح أن تؤدي هذه الوظيفة. وهذا التمييز نراه تحديداً نحوياً دقيقاً للتفريق بين أنواع الكلمات. وإذا نظرنا إلى مدونة كلام العرب نجد الأسماء تقوم بمعظم الوظائف النحوية باعتبارها الوحدات التي تُعْتَوَرُّهَا المعاني على حد تعبير النحاة، وما المقصود بالمعاني إلا هذه الوظائف النحوية كوظيفة الفاعلين والمفاعيل والمبتدأ أو الخبر وغيرها.

ويرتبط تفسيرهم لكلّ هذه القضايا بدلالة النحو، فقد ورد في حدّ الابتداء "المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللّفظية غير الزائدة، مخبر عنه أو وصف رافع لمستغن به" (المكودي، 2001، ص56)

فالاسمية هي الجزء المهم بل القطب الأساس الذي يعرفُ به المبتدأ. وللفاعل وظائف نحوية في التركيب لكنّها قليلة مقارنة بالأسماء، وهذا لا يقلل من أهميته، إذ يكفيه أنه من العناصر النواة في الجملة العربية (الفعلية)، وهو يقوم بدور المسند فيها، ولولا الفعل لما اكتملت بنية التركيب؛ فإسناد معنى الحدث إلى القائم به (فاعلية) في زمن محدد مخصوص (ماض، مستقبل، حاضر هو ملخص الدّور النّحوي الذي يؤدّيه الفعل في التركيب، وهي كلّها معاني نحوية مخصوصة لا يعبر عنها الاسم.

### 3.4- الوظيفة الصرفية:

من المعلوم أنّ نظام العربية وبنائها الفونولوجي يقوم أساساً على قوانين الصوت والصرف والدلالة، ولقد أفاد النحاة أنّ علم الصرف يعتبر مقدّمةً للبحث في نحوها.

جاء في المصنف: " فالتصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو لمعرفة أحوالها المتنقلة وإذا كان كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة التحو أن يبدأ بمعرفة التصريف " (المازني، 1954، ص04) والصرف في اللغة التقلب والتغيير، وقد عرفه ابن الحاجب في شافيته: "التصريف علم بأصول تعرف به أحوال أبنية الكلم، التي ليست بإعراب" (الاسترابادي، 1986، ج1، ص01). فعلم الصرف إذا علم ذلك التغيير الذي يلحق الكلمة العربية. والعربية لغة اشتقاقية معروفة بصيغ وحداتها القياسية، ولكل صنف فيها من الحروف والأفعال والأسماء هيئة بنائية صوتية، تميزها عند النطق بها، وهذه الوحدات تقوم على بنية صوتية أصيلة تسمى (الجزر) التي اختار لها علماء العربية، مادة تتألف من ثلاث أصوات: الفاء والعين واللام، لأنها " مشتركة بين جميع الأفعال والأسماء... فارتضوا أن يكون ما اشترك في معناه، مشترك في لفظه." (الاسترابادي، 1986، ص13) فصيغة (فَعَل) إذا تمثل الصيغة الصرفية الوظيفية الأساس، التي تتنوع وظيفتها ودلالاتها في الأسماء تبعا لعناصر أخرى تزداد فيها أو تدخل عليها من أولها أو آخرها عن طريق:

### 5- الاشتقاق:

وهو كما حدّه الصرفيون: " أخذ صيغة من أخرى تتفقان في المعنى والمادة الأصلية (الجزر) وهيئة تركيبها، ليُدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة كضارب من ضَرَبَ. (السيوطي، 1986، ج1، ص346)؛ إن الاشتقاق الذي يقصد به الأصغر، لأننا نرى سائر أنواع الاشتقاق الأخرى ترتبط أكثر بالجانب اللغوي.

فصياغة اسم الفاعل من الجزر الثلاثي (ضرب) أدى إلى حدوث زيادة في الدلالة، وفُرقَ بين الأصل وما اشتق منه على النحو التالي:

• ضرب: المعنى المجرد الحادث.

• ضارب: فاعل الحدث.

ومن أهم الوظائف النحوية الأخرى التي يؤدّيها الفعل، وظيفه الخبر مع أفعال المقاربة ويقع فعلاً مُضَارِعاً وذلك لأن الغرض الأساسي من الخبر في هذا الباب: "إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه، وهذا معنى لا يستفاد من الاسم" (سبويه، 1984، ج3، ص159)

وباعتبار الحروف في العربية لا تحمل معناها في ذاتها، ولا تستقل بدلالاتها في نفسها، ولكنها تفتقر إلى ما سواها لتفيد معناها، فقد انحصرت وظيفتها النحوية في الربط بين المفردات والوصل بينها في التركيب وتعليق اللاحق فيها بالسابق: "حروف العطف جيئ بها عوضاً عن أعطف وحُروف الاستفهام عوضاً عن أستفهم... وحروف الجر نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها. (يعيش، د.ت، ج8، صفحة 7) ومن أهم مظاهر وظائف الربط المختصة بالحروف:

- الربط بين الأسماء: وتؤدّي هذه الوظيفة حروف العطف التي تربط بين اسم وآخر اشترك في العامل فيغني وجودها عن تكراره نحو قولنا (حضر زيدٌ وفاطمة) فاشترك (زيدٌ وفاطمة) في فعل الحضور فربطناهما لذلك بحرف العطف (الواو) الذي لو غاب لا تكرر العامل فتصير الجملة (حضر زيد، حضرت فاطمة).

- الربط بين الأفعال: ويكون بحروف العطف كذلك نحو قولنا (وقف الخطيب وقعد).

- ربط اسم بفعل:

وتحقق حروف الجر هذه الوظيفة النحوية التي سماها النحاة بالتعلق فبوجود هذه الحروف ينتقل معنى الفعل إلى الاسم، وبغيابها يفسد التركيب ويختل بناء الجملة. فالفعل (خرج) في نحو قولنا (خرج الرجل من داره باكراً) فعل لازم ولا يتعدى إلى المفعول إلا بواسطة هي حرف الجرّ في هذه العبارة ولو حذف اختل التركيب.

### ربط جملة بجملة:

وذلك بحروف الشرط التي تدخل " لربط جملة بجملة نحو قولك : إن تعطني أشكرك وليس بين الفعلين ارتباط ولا تعلق، ولما دخلت إن علقت إحدى الجملتين بالأخرى فجعلت الأولى شرطاً والثانية جزاءً." (ابن يعيش، د.ت، ج8، ص9) فزيادة الألف ترتب عليه فرقٌ في الوظيفة، إذ انتقل من الفعلية في الجذر إلى الاسمية في المشتق منه وصار الوزن (فاعل) يجري مجرى الفعل في العمل وكل ما ورد على منواله (الوزن). وترجع كل هذه التغييرات الاشتقاقية إلى : تغيير الحركات في الكلمة مثل كلمة (ولد) التي تعد اسماً في ترتيب الحروف فيه (و،ل،د) أو بإضافة حروف جديدة في الكلمة وذلك كالألف في ضارب والسين في استفهم، وسعى النَّحاة هذه الحروف حروف الزيادة.

1-الإلصاق: ويتم بإضافة عناصر صوتية وظيفية إلى الوحدة الدالة دون حدوث تغيير فيها وذلك على هيئة :

#### -سوابق:

في أول الكلمة كزيادة حروف المضارعة (أنيت) على صيغة الماضي لينتقل الحدث بهذه الزيادة من زمن الماضي إلى الحاضر وكزيادة (أل) التعريف، في أول الاسم لينتقل هذا الأخير من العموم إلى الخصوص.

#### لواحق:

وهي عناصر وظيفية تلحق الوحدة الدالة في آخرها كزيادة الألف والتون أو الياء والتون في آخر الكلمة للدلالة على التثنية التي هي في الأصل : ضم اسم لآخر " وأصلها العطف، فإذا قلت : قام الزيدان فأصله زيد وزيد لكنهم (العرب)، إذا اتفق اللفظان، حذفوا أحد الاسمين واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادةً تدلُّ على التثنية فصار في اللفظ اسماً واحداً وإن كانا في الحكم والتقدير اثنين وكان ذلك أوجز عندهم أن يذكروا الاسمين ويعطفون أحدهما على الآخر " (ابن يعيش، د.ت، ج4، ص137)

كما تنتقل الكلمة من التذكير إلى التأنيث بإضافة تاء التأنيث إلى نحو (عائد). لتصير الكلمة (عائدة) ومن العرض يمكننا تصنيف الوحدات الصرفية تبعاً لوظيفتها في العربية. وهذا نراه ضرباً من مظاهر الاقتصاد اللغوي.

### 6.خاتمة:

بعد النظر في بعض جهود العرب الأول نَسْتَشْفُ مدى التداخل والترابط الكبير بين دلالة الكلمة ونوعها وما تؤدّيه من معنى ووظائف نحوية كانت أم صرفية. وقد أدرك النَّحاة العرب هذه الحقيقة فحصرُوا هذه المعاني النَّحوية من الاستقراء وصنّفوها تصنيفات مختلفة، ثم عرفوا كل وظيفة (معنى نحوي) بحدٍ، واشترطوا لها شروطاً صرفية تساعد على تفعيلها وتحققها تبعاً لما اقتضاه القياس اللغوي. وغير هذه القضايا علمٌ كثيرٌ دَوَّنَهُ العرب وحقَّقوه ونظريات لغوية تقف شامخة أمام منجزات الدرس اللساني البنوي الذي اكتشفت حيثياته حديثاً في عصر التقدم التكنولوجي

### 7.قائمة المراجع:

- الاسترأبادي.(1986م). شرح الشافية (د.ط ، المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار صادر.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري. (د.ت). لسان العرب (د.ط، المجلد 5). بيروت، لبنان: دار صادر.

- ابن هشام الأنصاري. (1984م). شرح شذور الذهب (الإصدار الأول). (تحقيق: عبد الغني الدقر) دمشق، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.
- ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل (د.ط. المجلد 8). القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية. غير موجود في المتن ولم يتم الاعتماد عليه في ثناياه.
- دبة الطيب. (2001م). مبادئ اللسانيات البنوية (د.ط.). الجزائر: دار القصبية للنشر.
- -الراجحي شرف الدين. (2002م). مبادئ علم اللسانيات. (الإصدار الأول).الأردن: دار المعرفة.
- سيويه. (1984). الكتاب. (الإصدار الرابع. المجلد 03). (تحقيق: عبد السلام هارون). بيروت، لبنان: دار صادر.
- السيوطي. جلال الدين. (د.ت). المزهري في علم اللغة (الإصدار الثاني، المجلد 01). دمشق، سوريا: منشورات رابطة القلم.
- العلوي شفيقة. (2004م). محاضرات في المدارس اللسانية. (الإصدار الأول). لبنان: أبحاث للنشر.
- الفاكهي، جمال الدين. (1996م). شرح الحدود النحوية. (الإصدار الأول). مصر: دار النفائس.
- مارتيني أندري. (1980م). مبادئ اللسانيات العامة. (الإصدار الثالث). (تحقيق: الزبير سعدي). الجزائر: دار الآفاق.
- المازني. (1954م). المنصف في شرح التصريف (د.ط. المجلد 01). القاهرة، مصر: دار القلم.
- المكودي. (2001م). شرح المكودي. (الإصدار الأول). بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.
- النجار لطيفة ابراهيم. (1998م). دور البنية الصرفية في النحو العربي. (الإصدار الأول).الأردن: منشورات جامعة مؤتة.
- A. Martinet. élément de linguistique générale. Paris: édition Armand Colin .